

الموازنة الكارثية

50٪ من المرتبات والأجور تذهب لوزارتي الدفاع والداخلية

أظهر تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنات العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٣ وجود موارد كبيرة تحت مسمى «أخرى» بمبلغ ١٣٤,٣ مليار ريال وبنسبة ٦,٦٪ من إجمالي تقديرات الموارد العامة. كما يبيّن إظهار نفقات كبيرة تحت مسمى «أخرى» بمبلغ ٤٠٦,٩ مليار ريال بنسبة ٤,٧٪ من إجمالي تقديرات الاستخدامات العامة.

كتب/ المحرر الاقتصادي



الحكومة تتعمد حرمان البلاد من القروض والمنح الخارجية

عقود «سميع» لشراء الطاقة كلفت الدولة 159.6 مليار

أبسط اشتراطات المانحين المتمثلة بدراسات الجدوى الاقتصادية ومعالجة مشاكل الأراضي المخصصة لإقامة المشاريع الممولة من المنح والقروض الخارجية. وأكد التقرير تنامي الإنفاق الجاري مقارنة بتراجع الإنفاق الاستثماري من عام لآخر حيث شكل الإنفاق الجاري في موازنة عام ٢٠١٣ ما نسبته ٨٢٪ والإنفاق الرأسمالي والاستثماري ما نسبته ١٨٪ من إجمالي تقديرات الاستخدامات

موازنة العام ٢٠١٢، كما لاحظ تدني نسبة السحب من المنح والقروض الخارجية حتى نهاية العام ٢٠١١، حيث بلغ إجمالي المبالغ المسحوبة من القروض خلال عام ٢٠١١ حوالي ٩٩,١ مليون دولار وبنسبة ٣٩,٢٪، فيما بلغ إجمالي قيمة المساعدات المسحوبة خلال نفس العام ٢٩٨,٢ مليون دولار وبنسبة ٣٣,٥٪. ويرجع إخفاق الحكومة في استيعاب التمويلات الخارجية إلى عدم قيامها بتوفير

الذي تتحمل الموازنة العامة كافة النفقات التشغيلية ومرتببات وحقوق منتسبي هذه الدوائر. ولاحظ التقرير أن موازنة الدولة لا تعكس ما كان متوقعا من تعهدات المانحين التي حصلت عليها بلادنا في مؤتمر لندن ومؤتمر الرياض ونيويورك ٢٠١٢، حيث تراجعت الاعتمادات المرصودة من موارد القروض والمنح الخارجية المقدرة للعام ٢٠١٣ بنسبة ٤١٪ عن ربط

وأشار التقرير الذي حصلت عليه «الميثاق» إلى أنه رغم الإنفاق الكبير والمرتب على القوات المسلحة وأجهزة الأمن والذي يقترب من الـ ٥٠٪ من إجمالي المرتبات والأجور في الموازنة العامة للدولة وارتفاع أعداد المجندين الجدد خلال العاميين الماضيين، إلا أن ذلك لم ينعكس على تحقيق الأمن والاستقرار، بل شهدت الفترة الأخيرة تنامي الاختلالات الأمنية وارتفاع معدلات الجريمة والاعتقالات وزيادة التقطعات في الطرق الرئيسية، وبروز ظاهرة تهريب الأسلحة عبر المنافذ الرسمية وغير الرسمية، وتخريب خطوط نقل الطاقة وتعرض أنابيب نقل النفط والغاز والمنشآت النفطية لتفجيرات متتالية، وكل ذلك قد أضراراً بالغة بالاقتصاد الوطني والسكينة العامة للمجتمع، كما أضرت تلك الأحداث بسمعة اليمن الخارجية ونتج عنها توقف معظم التخصيصات الخارجية من الممولين والمانحين بسبب تلك الاختلالات والتي أكدت الحكومة في بيانها المالي واجتماعاتها المشتركة مع اللجنة الخاصة بدراسة مشاريع الموازنات العامة.

وعلى مستوى الجهات المستفيدة مثلت تقديرات نفقات وزارتي الدفاع والداخلية نسبة كبيرة من إجمالي نفقات الباب الأول «المرتبات وتعويضات العاملين»، حيث بلغت هذه التقديرات للوزارتين خلال عام ٢٠١٣ حوالي ٤٠٤,٦ مليار ريال بما نسبته ٤٥٪ من إجمالي النفقات وبنسبة قدرها ٦١ مليار ريال بما نسبته ٣٢١٪ من صافي الزيادة في تقديرات النفقات. حيث أن ما تم تجنيده في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ في وزارتي الدفاع والداخلية بلغ ٢٠٠ ألف جندي تقريبا.

وقال التقرير إنه لم تظهر أي موارد في موازنة وزارة الدفاع للعام ٢٠١٣ لعدد من الدوائر التابعة للوزارة والتي تمارس في جانب كبير من اختصاصاتها أعمال وأنشطة ذات عوائد وإيرادات ورسوم كبيرة ومن تلك الوحدات والدوائر على سبيل المثال دائرة الأشغال العسكرية ودائرة التوجيه المعنوي في الوقت

العامة، وقدّر الإنفاق الجاري خلال العام ٢٠١٢ بـ ٨٠٪ ونسبة الإنفاق الاستثماري بـ ٢٠٪. وخلال الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ م تراجع الإنفاق الاستثماري الفعلي حيث بلغت أهميته النسبية لإجمالي الإنفاق العام ١٩٪ و ١٦,٢٪ و ٨,١٪ على التوالي. ورأى التقرير أن تزايد الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الرأسمالي والاستثماري يشكل خلافا كبيرا في هيكل الموازنة، ولا يتفق مع ما وعدت به حكومة الوفاق الوطني في برنامجها المقدم إلى مجلس النواب في ترشيده الإنفاق الجاري وزيادة حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي المتعلق بمشاريع الخدمات الأساسية والبنى التحتية في ظل الاحتياجات المجتمعية وبالأخص مجالات التنمية البشرية الأمر الذي يوجب على الحكومة الوقوف الجاد لمعالجة هذا الخلل.

وكشف التقرير عن أن عقود شراء الطاقة والتي تمت خلال العام ٢٠١٢ بالمخالفة للقانون قد كلفت الخزينة العامة للدولة وفقاً لإيضاح وزير المالية مبلغ ١٥٩,٦ مليار ريال بمعدل ٢,٠٥ مليون دولار قيمة العقود لإنتاج واحد ميجاوات من الطاقة الكهربائية خلال العام. كما لاحظ استمرار توجه الحكومة في التوسع في شراء الطاقة خلال العام ٢٠١٢ حيث سيتم رفع كمية الطاقة المطلوب شراؤها من ٣٦٤ ميجاوات إلى ٤٢٠ ميجاوات لترتفع الكلفة التي تتحملها الخزينة العامة إلى ٨٦١ مليون دولار بما يعادل ١٨٥ مليار ريال قيمة العقود، بالإضافة إلى مبلغ ٣١ مليار ريال قيمة شراء الطاقة.

واعتبر التقرير أن تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لشراء الطاقة الكهربائية تتناقض مع أهداف الإصلاحات السريعة التي قامت بها في رفع الدعم عن المشتقات النفطية خلال العام ٢٠١٢ الأمر الذي يقتضي إعادة النظر في عقود شراء الطاقة التي تمت في العام الماضي والمتوقع شراؤها من الطاقة بما يكفل الحصول على الطاقة الكهربائية بأقل الأسعار التنافسية وفقاً للمعايير المتعارف عليها وبما يحقق العوائد الاقتصادية في الشراء.

عمال وموظفو ميناء المخاء يحذرون من إقصاء مديرهم

عن احتجاجهم على إقصاء المدير العام الحالي وذلك بعد تعليقهم الشارات الحمراء خلال الأيام الماضية.

يذكر أن المهندس قاسم مهدي حيدر لم يمض على تعيينه من قبل وزير النقل مديراً لميناء المخاء سوى سبعة أشهر في إطار عملية تدوير وظيفي قام بها الوزير بأذني. وقد شهد الميناء نشاطاً ملحوظاً خلال هذه الفترة.. كما تم تلافي الإشكالات السابقة ومنع حدوثها ورفض تمرير أية إجراءات مخالفة للقانون.. واعتبر العمال والموظفين إقصاء حيدر بالأجراء غير المبرر.

إلا إذا كان في سياق مخطط الإقصاء الذي تتعرض له قيادات المؤتمر من الوظيفة العامة، مؤكداً أن ميناء المخاء يتبع مؤسسة سيادية في الدولة ولا يمكن تحويله لملكية حزبية بناء على الانتماء السياسي للوزير.

إلى ذلك أكدت مصادر خاصة لـ «الميثاق» أن الشخص الذي ورد اسمه في قرار التكميل لإدارة ميناء المخاء هو أحد قيادات الحزب الاشتراكي وموظف في وزارة التربية والتعليم ولا يمت عمله بأية صلة لمهام مؤسسة موانئ البحر الأحمر.. ولا يمتلك أية مؤهلات تمكنه من إدارة ميناء المخاء باستثناء أنه خريج ساحات وعلى قرابة مصاهرة مع قيادي بارز في الحزب الاشتراكي..

نجيب علي

> أعلن عمال وموظفو ميناء المخاء بمحافظة تعز رفضهم لأية محاولة إقصاء يتعرض لها مدير عام الميناء قاسم مهدي حيدر، مؤكداً

تصديهم للقرارات المتعلقة بهذا الشأن. وكانت صحف محلية ومواقع إخبارية تداولت خبراً نشرته وزارة النقل على صفحة التواصل الاجتماعي «فيسبوك» مفاده أن رئيس حكومة الوفاق محمد سالم باسندوة وافق على قرار وزير النقل وعد بأذني القاضي بتكليف محمد عبدالرحمن صبر أحد قيادات الحزب الاشتراكي للقيام بأعمال مدير عام ميناء المخاء.

من جانبه أكد مدير عام ميناء المخاء قاسم مهدي حيدر أن إدارة الميناء لم تبغ بشكل رسمي بصور مثل هكذا قرار من قبل مؤسسة موانئ البحر الأحمر.

وأشار في تصريح لـ «الميثاق» إلى أنه قام بالتدخل لإقناع عمال موظفي الميناء الذين أعلنوا تضامنهم معه بمواصلة العمل والتخفيف من ردود الأفعال الغاضبة في الميناء.. الجدير بالذكر أن عمال وموظفي الميناء، هددوا بالتصعيد إلى الأضراب الشامل وابقاف العمل كلياً للتعبير



العالم يطلق نداء اليمن

عليها للمساعدة في تجميع كفة الانتقال من أعمال الإغاثة إلى الإنعاش المبكر. وسيتم تخصيص ما يقرب من نصف قيمة الغذاء لتخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي، إذ إن ١٠,٥ ملايين يمني لا يملكون ما يكفي من الطعام، ويهدف نداء هذا العام إلى توصيل أحد أشكال المعونة، كقسائم الطعام والتحويلات النقدية، إلى سبعة ملايين شخص. ولا يستطيع حوالي ١٣ مليون يمني الحصول على مياه صالحة للشرب أو صرف صحي، كما يوجد نحو ٤٣٠ ألف نازح داخلي.

الطوارئ. وقال ممثل الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن نافيد حسين: «كنا نتحدث عن انهيار اليمن في العام الماضي، أما الآن، فنحن نتحدث عن التقدم». وأضاف أن اليمن يحاول جاهداً الآن فتح صفحة جديدة وهو بحاجة إلى دعم». من جهتها، قالت مستشارة منع الصراعات والإنعاش المبكر في مكتب برنامج الأمم المتحدة في اليمن روزماري ويلي السناح: «المؤشرات مشجعة للغاية وعلينا أن نبني

أكدت خطة الاستجابة الإنسانية للعام ٢٠١٣ أن اليمن بحاجة إلى ٧١٦ مليون دولار لتغطية المتطلبات الإنسانية الملحة إذا قدر له الانتقال إلى الاستقرار السياسي بنجاح. ويواجه اليمن تهوفاً في الوضع الإنساني أسوأ من أزمة الصومال، بحسب الأمم المتحدة، بعدما أظهرت إحصاءات أن من بين اليمنيين من لا يأكل إلا مرة كل ثلاثة أيام، وأن خمس الأطفال يعانون من سوء تغذية حاد في بعض المناطق، وهو معدل يتجاوز حدود معدلات

منتسبو الداخلية يطالبون بتنفيذ

توصيات البرلمان

الذي تم في التوصيات الصادرة عن لجنة الدفاع والأمن في مجلس النواب. وحمل المحتجون من قام بذلك العمل المسؤولية القانونية.. داعين في الوقت نفسه رئيس مجلس النواب ورئيس لجنة الدفاع والأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم وإعادة إصدار التوصيات التي تم التصويت عليها.

وقرر المحتجون في ختام وقتهم تصعيد احتجاجاتهم مطالبين زملاءهم في بقية المحافظات بالتوجه إلى صنعاء لتدارس السبل الكفيلة بالحصول على حقوقهم القانونية المتمثلة في الترقية دون أي قيد أو شرط.

يوصل منتسبو وزارة الداخلية «الجامعيون» وقتاتهم الاحتجاجية في الشارع العام أمام نادي ضباط الشرطة بالعاصمة صنعاء لمطالبة وزير الداخلية بتنفيذ توصيات مجلس النواب التي قضت بتربيتهم إلى رتبة ضابط.

وأوضح المحتجون الجامعيون أن مجلس النواب صوت على تقرير لجنة الدفاع والأمن وتمت الموافقة عليه من قبل أعضاء المجلس.. وبما تضمنه من توصيات صريحة وواضحة إلا أنهم بعد ذلك تفاجأوا بتعديل البند رقم (١).. معبرين بهذا الخصوص عن إدانتهم واستنكارهم للتزوير والتحريف

